

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٤١**

الجمعة، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إيكوبي	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد دالوتو
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	نانا إفاه — أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وينري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابا ن	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تشاد والسودان

06-35451 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد والسودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تشاد يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أحمد إبراهيم (تشاد) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إيغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيغلند لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سوف يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد يان إيغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. والآن أعطيه الكلمة.

السيد إيغلند (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة لإحاطة المجلس بشأن الزيارة التي قمت بها للسودان وتشاد في الفترة بين ٦ و ١١ أيار/مايو.

إن ما شاهدته في دارفور وفي شرقي تشاد ليحمل على إدراك مدى خطورة الوضع. وستكون الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة بشكل قاطع لحياة الملايين في هذه المنطقة. وبالتوصل إلى اتفاق دارفور للسلام، الذي تم التوقيع عليه في اليوم السابق على وصولي إلى السودان، ثمة أمل فعلي في أن نكون قد تجاوزنا منعطف الخطر في نهاية المطاف. غير أنه ما زال يمكن أن ندخل في دوامة من التدهور المتواصل تجتذب الملايين إلى أعماق أبعد في الهاوية. ومن شأن البديل عن السلام أن يكون كارثيا. فلن يتسنى الاستمرار في العملية الإنسانية لو ازدادت حدة العنف والهجمات عن ذلك، وسيضطر العاملون في مجال الإغاثة إلى الانسحاب. فتتضاعف من جديد معدلات سوء التغذية والوفيات، وذلك في غضون أسابيع، إن لم يكن في غضون شهور، في بعض المناطق.

وما دام كل ذلك في الميزان، فسوف نندم جميعا لو تقاعسنا عن عمل كل ما في وسعنا عمله الآن لتحقيق الأهداف المباشرة التي نحن جميعا متفقون عليها: وهي تنفيذ اتفاق السلام واجتذاب الذين لم يوقعوا عليه للمشاركة؛ وتعزيز البعثة الأفريقية في السودان فورا وبدرجة كبيرة؛ واتخاذ خطوات عملية للتعجيل بالانتقال إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ والتأكد من تأمين وصول شريان المساعدات الإنسانية إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين من الناس وتمويله.

أما البديل عن السلام والمصالحة فهو ما شهدته في منطقة قريضة بجنوب دارفور: وهو يتمثل في التشريد واسع النطاق، والعنف المتواصل، وشن الهجمات على المدنيين، ونضال عدد قليل من المنظمات الإنسانية من أجل توفير الإغاثة إلى عدد من الناس آخذ في التزايد. وقد تضاعف عدد المشردين في قريضة إلى ثلاثة أمثال في الأشهر الأربعة الماضية، حيث تتراوح التقديرات الحالية لعددهم بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٢٠ نسمة. ويعطي المشردون داخليا الذين وصلوا إليها حديثا ممن تحدثت إليهم أوصافا مروعة لهجمات شنتها القوات الحكومية والمليشيات على قراهم قبل زيارتي بما لا يتجاوز ١٢ يوما. والواقع أن مجموعة من المليشيات المسلحة هاجمت قرية أخرى جنوب شرقي قريضة في ١٤ أيار/مايو، أي بعد مغادرتي لها، وفقا لما أكدته البعثة الأفريقية في السودان. وما زالت التقارير عن الهجمات على القرى في مناطق دارفور الأخرى تصلنا تقريبا في كل يوم.

وبوصول أعداد آخذة في التزايد من الناس إلى قريضة وليس معهم سوى القليل مما يقيم الأود أو لا شيء على الإطلاق، لا تكاد أوساط المساعدات الإنسانية تملك القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة حيث تواجهها مشاكل مستمرة في الوصول. ويتعين إعلان الطريق الرئيسي من نيالا منطقة ''محظورة'' لفترات طويلة، وتقوم السلطات الحكومية المحلية باعتراض عمليات إيصال الوقود إلى آبار الحفر ومضخات المياه. ورغم ذلك، تتمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية وأوكسفام، وغيرهما من المنظمات غير الحكومية، ومنظمة ''زوا''، من توفير الأغذية والمياه وغير ذلك من مواد الإغاثة، كما يعتزم برنامج الأغذية العالمي ومنظمتان إضافيتان من المنظمات غير الحكومية بدء العمليات في الأسابيع المقبلة.

وكان من السابق لأوانه معرفة الأثر الذي سيحدثه اتفاق السلام على أرض الواقع. وأخبرني الممثلون المحليون لجيش تحرير السودان الذين تكلمت معهم في قريضة، والذين يشكلون جزءا من فصيل ميناوي، بأنهم قبلوا اتفاق السلام رغم وجود بعض تحفظات عليه لديهم. أما كبار المسؤولين الحكوميين الذين تحدثت إليهم فبدا أنهم ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ الاتفاق وحريصون على طي صفحة الماضي.

بيد أن سلسلة من المظاهرات ما فتئت تنطلق في الوقت ذاته اعتراضا على اتفاق السلام في مخيمات المشردين داخليا في ولايات دارفور الثلاث جميعا. وتحولت المظاهرات في عدة حالات إلى العنف ونجم عنها بعض الخسائر في الأفراد، بما في ذلك في كالما، بجنوب دارفور، وفي زالنجي، بغرب دارفور، وفي أبو شوك في شمال دارفور. وكان أكثر الجوانب مدعاة للقلق في العديد من تلك المظاهرات هو استهداف أفراد البعثة الأفريقية غير المسلحين ومجمعاتها السكنية داخل المخيمات.ووقع حادث مأساوي بنوع خاص في ٨ أيار/مايو، وهو اليوم الذي زرت فيه مخيم كالما. فقد تعرض مجمع شرطة البعثة الأفريقية بالمخيم للهجوم والنهب المنظم، وقُتل أحد المساعدين السودانيين في المسائل اللغوية للقتل بطريقة وحشية. وبالنظر إلى طابع عملية النهب المنهجي، يُعتقد أن الهجوم على مجمع البعثة كان مخططا ومنسقا له بعناية من قبل.

ويُبرز الحادث الذي وقع في كالما ضرورة وضع ترتيبات أمنية جديدة أفضل للمخيم. والمناقشات جارية في هذا الشأن، ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل اشتراك الشرطة الحكومية.

وفي تطور إيجابي، وافق ممثل حاكم جنوب دارفور حين التقيت به على عودة المجلس النرويجي للاجئين إلى كالما للعمل بصفته الجهة المنسقة للمخيم، وهو قرار أكده لي أيضا النائب الثاني للرئيس طه. ولن تساعد عودة المجلس النرويجي للاجئين على خفض حدة التوتر في أكبر مخيمات دارفور

وأشدها عرضة للتفجر فحسب، بل ستسمح أيضا بالقيام بالأعمال التحضيرية التي اشتدت الحاجة إليها لقرب بدء موسم الأمطار. ولا غنى عن هذه التحضيرات تفاديا للأوبئة والسيول وقطع سبل الوصول وتدمير الهياكل الأساسية. ولكل يوم قيمته، إذ لم يعد هناك متسع من الوقت. ومن شأن انتشار الكوليرا في كالما أن يشكل سيناريو مرعبا للسكان البالغ عددهم ٩٥ ٠٠٠ شخصا في هذا المخيم المزدحم ولسكان مدينة نيالا القريبة.

وآمل أيضا أن تتمكن الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من العودة بسرعة إلى كالما وإلى مخيمات عديدة أخرى كانت قد اضطرت إلى الانسحاب منها في الأيام القليلة الماضية. وأرحب كذلك بنداء السيد عبد الواحد من جيش تحرير السودان، الداعي إلى ضبط النفس والهدوء. وأرحب أيضا باستجابة العديد من الشيوخ وقادة الشباب الذين اعتذروا عن الحوادث العديدة التي وقعت خلال التظاهرات.

ولقد أصبح الآن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أهم من أي وقت مضى. و لا بد للبعثة من ولاية جديدة وأقوى لأجل حماية السكان، والقيام بدوريات في المناطق الخطرة، وبناء الثقة والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام. و لا يصح عدم القيام لمدة شهرين بدفع مرتبات أعداد مفرطة من أولئك الرجال والنساء البواسل الذين يعملون في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويتعين دعم البعثة وتعزيزها فورا بغية منحها القدرة والمصداقية لأداء عملها. وكما قال الأمين العام للمجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5434)، لا يسعنا أن نضيع يوما واحدا.

وسيساعد أيضا وجود أقوى وأكبر للبعثة على تهيئة ذلك النوع من البيئة الآمنة التي يتمكن فيها المشردون داخليا من العودة إلى ديارهم. وتم وضع خطط منذ وقت ليس بقصير لمؤازرة عودة المشردين، ويبدو أن بعض مسؤولي الحكومة يتوق إلى تعجيل هذه العملية، حتى في وقت يسبق أوانها، قبل حلول موسم الأمطار القادم. ولكننا يجب أن نضمن عودة كل العائدين بطواعية وسلامة وكرامة، وبامتثال تام للمعايير الدولية. وتم الآن إنشاء آليات راسخة بين الحكومة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في هذا الصدد، آليات ينبغي لنا استخدامها والبناء عليها. ويحدونا الأمل أن تتم تهيئة الظروف التي ستسمح بعودة أعداد كبيرة من المشردين داخليا في الفترة الممتدة ما بين نهاية موسم الأمطار القادم وموسم الزرع في ربيع عام ٢٠٠٧.

وعندما قدمت إحاطتي الإعلامية قبل شهر، كانت القيود على إمكانية الوصول والنقص في التمويل يهددان استمرار عمليتنا الإنسانية في دارفور، وهي أكبر عملية على وجه هذا الكوكب. وبينما يبقى ذلك صحيحا اليوم، إلا أنه لدي كذلك بعض التطورات الايجابية التي أود الإبلاغ عنها. فأولا، بالنسبة للقيود على إمكانية الوصول، أكد لي كل من السيد كوستي، وزير الشؤون الإنسانية، والسيد طه، نائب الرئيس أن الوقف الاختياري المتفق عليه سابقا بالنسبة للقيود المفروضة على دارفور سيجري الآن تنفيذه تماما. ووافقا أيضا على أن الإجراءات المتعلقة بالمنظمات الإنسانية يجب أن تكون واضحة ويمكن التنبؤ بها، وهي ليست كذلك اليوم. ومنذ ذلك الحين، أصدر نائب الرئيس بيانا يتعلق بالسياسة العامة يعلن عن نية الحكومة في ضمان إمكانية وصول إنساني أشمل إلى دارفور. وعلاوة على ذلك، وبعد اجتماعاتنا، عقدت وزارة الشؤون الإنسانية ولجنة المساعدات اجتماعا مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الخرطوم بقصد معلن يرمي إلى استهلال فصل جديد من التعاون. وتمت دعوة المنظمات غير الحكومية أيضا إلى العمل مع الحكومة في صياغة قواعد وأنظمة جديدة لتنفيذ قانون المنظمات غير

الحكومية المرهوب والمقيد. وينبغي لهذه القواعد أن تضمن إمكانية قيام المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بنشاطاتها بحرية وفعالية، وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

هذه خطوات أولية مشجعة. ولكن من أجل التخلص من الكوابيس الإدارية اليومية التي نواجهها لا بد من ترجمتها الآن إلى تغييرات حقيقية في طريقة تعامل السلطات الوطنية والمحلية مع المنظمات الإنسانية وموظفيها، وخاصة لجنة المساعدات الإنسانية وسلطات الأمن الوطنية. ولتنفيذ الوقف الاختياري، فإني أعتبر من المُسلَّمات إصدار تأشيرات ورخص إقامة لموظفي المنظمات غير الحكومية تكون سارية المفعول لغاية نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ كما جرى الاتفاق عليه في البداية. وينبغي للحكومة أيضا أن ترفع العديد من القيود الأخرى المفروضة على إمكانية الوصول الواردة في صحيفة الوقائع التي قدمناها لأعضاء المجلس أثناء إحاطتي الإعلامية الأخيرة، بما في ذلك تلك القيود المفروضة على العمل في شرق السودان. ويشمل ذلك تطبيق الاتفاق المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة للسماح بحرية الحركة لجميع موظفي الأمم المتحدة. والعواقب الناجمة عن رفض الحكومة تنفيذ أحكام الاتفاق ذات الصلة تزداد وخامة، خاصة في شرق السودان حيث اضطر إلى تعليق نشاطات الإغاثة الأساسية. وسيكون من باب حسن التوقيت والأهمية قيام بعثة مجلس الأمن القادمة في السودان مع الحكومة باستعراض قضايا إمكانية وصول تلك النشاطات الإنسانية.

وثانيا، يتمثل التطور الايجابي الآخر في عدد المساهمات الجديدة التي قلّلت من نقص التمويل الخطير المخصص لدارفور من ٨٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة في الأيام الأخيرة. وكان أهم التطورات أن برنامج الغذاء العالمي سيتمكن من تفادي تخفيض الحصص الغذائية المخصصة لدارفور نتيجة العديد من إعلانات التبرعات السخية، بما فيها ٤٧ ٠٠٠ طن متري من حكومة الولايات المتحدة، وشراء ٣٥ ٠٠٠ طن متري من خلال قروض داخلية مقابل إعلان متوقع بالتبرع من المفوضية الأوروبية، و ٢ ٠٠٠ طن متري من حكومة الوحدة الوطنية للسودان. وكنت قد ناشدت الحكومة السودانية في لقاءاتي بنائب الرئيس طه والوزير كوستي تقديم هذه المساهمة، وأود الإعراب عن تقديري لهما على اتخاذهما لهذا الإجراء السريع. وهذا هو أول إعلان بالتبرع تتقدم به حكومة السودان استجابة لنداء الأمم المتحدة منذ بداية أزمة دارفور. وهو يرسل إشارة ايجابية في هذه الفترة الهامة، ويقدم الإغاثة إلى المواطنين السودانيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ومعا، ستساعد إسهامات الحبوب تلك في زيادة حصص الإعاشة من ١ ٠٥٠ إلى ١ ٧٧٠ كيلو سعرة حرارية لكل شخص يوميا لغاية آب/أغسطس. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى تمويل إضافي للمواد الأساسية الأخرى في سلة الغذاء، كالسكر والملح، والبقول. وحتى إسهامات الحبوب الإضافية لن تكون كافية لغاية حلول موسم الحصاد القادم في نهاية تشرين الأول /أكتوبر. ولا يزال برنامج الغذاء العالمي بحاجة إلى ٥٣ ٠٠٠ طن متري من الحبوب لشهري أيلول/سبتمبر و تشرين الأول /أكتوبر في سبيل تغطية ”موسم الجوع“ برمته، كما يسميه السكان المحليون. وبالنظر إلى فترة الأشهر الأربعة التي تسبق تسليم المواد الغذائية، لا بد من تقديم إعلانات التبرع الآن، وليس في ظرف شهر أو شهرين.

وإجمالا، لا نزال نواجه نقصا في التمويل يبلغ ٣٨٩ مليون دولار لدارفور وحدها. وتسنى لي، أثناء زيارتي، رؤية تأثير ذلك النقص على عملياتنا، وخاصة تلك التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية الأصغر منها. واضطرت مراكز التغذية إلى

إغلاق أبوابها، وتعذر توزيع المواد الغذائية، وتم تخفيض عدد الموظفين، ولم يعد المعلمون في المخيمات يتقاضون مرتباهم وانعدمت إمكانية حصول العديد من المشردين داخليا على الرعاية الصحية مجانا في المستشفيات. ويحدوني الأمل في أن تنظر الحكومة في سد بعض هذه الثغرات، ولاسيما دفع مرتبات المعلمين وتسديد رسوم الخدمات الصحية. وعقب النتائج التي خلصت إليها بعثتي، وافقت على منحة تبلغ ٢١ مليون دولار من الصندوق الدائر المركزي للطوارئ لتغطية أكثر الاحتياجات الإضافية إلحاحا التي أسفرت عنها أحدث موجة نزوح في الأشهر الأخيرة، والتي لا تغطيها خطة العمل التي أصدرناها في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي لعام ٢٠٠٦.

ونحتاج أيضا على وجه الإلحاح إلى مساهمات جديدة وكبيرة من المتبرعين لسائر السودان. ويصل إجمالي النقص في إطار خطة عمل عام ٢٠٠٦ إلى ٩٨٣ مليون دولار. ولم يحصل العديد من القطاعات الحيوية إلا على أقل من ٢٠ في المائة من التمويل. ولا يبلغ حتى الآن تمويل البرامج الإنسانية في جنوب السودان سوى مجرد ١٧ في المائة. وأود خصوصا التوجه بنداء إلى أولئك المانحين الذين ساهموا بتبرعات أقل بكثير حتى الآن مقارنة بالسنة الماضية، والمانحين من منطقة الخليج الذين لهم اهتمام خاص بالسودان.

كما أنني عدت من الزيارة مع إحساس أكبر بالإعجاب بالآلاف من موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وزملائي موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الموجودين في الميدان. فالتزامهم بالعمل في أصعب الظروف وفي ظل التهديد المستمر لسلامتهم الشخصية أمر جدير حقا بالإعجاب. وظلت الهجمات على موظفي تقديم الإغاثة مستمرة بلا هوادة وهي تهدد عملياتنا في العديد من المناطق. وظل موظفونا ومجمعاتنا وشاحناتنا ومركباتنا مستهدفة، يوميا بمعنى الكلمة. ففي الجنينية وحدها، وقعت سبعة حوادث مسلحة ضد المنظمات غير الحكومية في ظرف ثلاثة أسابيع. ويتعين على الحكومة أن تكفل بشكل عاجل القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرهما، على النحو الذي ناقشته مع نائب الرئيس طه. ويتعين على جميع فصائل التمرد وجماعات المليشيات أن توقف اختطافها للمركبات والهجوم على موظفي تقديم الإغاثة.

إن مناطق كبيرة في جميع أنحاء دارفور لا يمكننا الوصول إليها جراء تلك الهجمات المباشرة والقتال المستمر، كما يمكن أن يشاهد من الخريطة التي قمنا بتوزيعها. وفي العديد من أجزاء غرب دارفور، ليس لدينا إمكانية – أو لدينا فقط إمكانية محدودة للغاية – للوصول منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتستخدم المنظمات غير الحكومية جميع الوسائل المتاحة لتوزيع الأغذية والإمدادات الأخرى، بما في ذلك من خلال لجان توزيع الأغذية وقوافل الحمير. ولكن المساعدة التي يتم إيصالها غير كافية إطلاقا، ويقترب موسم الجوع. والمصادر القليلة للأغذية والدخل المتبقية للسكان المحليين معرضة لتهديد المليشيات التي تقوم بإحراق المحاصيل، وتواصل نهب الماشية وما زالت تعتدي على النساء اللائي يجمعن حطب الحريق.

وأود أن انتقل إلى الحالة في تشاد. وعلى نحو ما استطعت أن أشاهد خلال زيارتي لأبشي وقوز بيضة، ليست التهديدات التي تواجه موظفي تقديم الإغاثة والسكان المدنيين في شرق تشاد بأي حال أقل خطورة من التهديدات في دارفور. إذ بلغت جملة المركبات المختطفة من منظمات تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد ٢٤ مركبة في الأشهر القليلة الماضية وحدها. وقبل فترة لا تتجاوز أسبوعين، أطلقت النار على زميلة لنا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وكادت أن تقتل في أبشي. وبينما نتكلم الآن، يصارع العاملون في المستشفى العسكري الفرنسي من أجل إنقاذ ذراعها. ويتم ارتكاب جميع تلك الهجمات مع

إفلات كامل من العقاب. ونتيجة لانعدام الأمن، اضطرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتخفيض موظفيها وبرامجها في العديد من المناطق، بينما لا تزال الاحتياجات في تزايد، وخاصة احتياجات ٠٠٠ ٥٠ شخص من المشردين داخليا الجدد.

كما أن أوجه النقص الحادة في التمويل تشكل قيدا رئيسيا، مع توفير نسبة ٢٥ في المائة فقط من التمويل المطلوب البالغ ١٧٩ مليون دولار حتى الآن. وانظر في طلب للصندوق المتجدد المركزي للطوارئ قدمه من فوره منسق الشؤون الإنسانية، ولكننا بحاجة عاجلة إلى مساهمات إضافية من الجهات المانحة للعملية في تشاد.

ويتمثل مصدر آخر للقلق في شرق تشاد في استهداف مختلف الجماعات المسلحة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، بمن فيهم الأطفال، بغية تجنيدهم. وهذا الأمر يؤدي إلى تقويض الطابع المدني والإنساني للمخيمات، وإلى المزيد من تعرضها للهجوم. كما يتعرض الأشخاص المشردون والسكان المدنيون للتهديد جراء الهجمات التي تشنها الميليشيات والمتمردون وجراء الانعدام الكامل تقريبا للقانون والنظام في المنطقة. وتعرضت إحدى مجموعات الأشخاص المشردين داخليا الذين تكلمت معهم في موقع غوروكون بالقرب من قوز بيضة للهجوم ثلاث مرات قبل أن تقرر الفرار من القرى. ويتمثل أحد مؤشرات الخروج على القانون في شرق تشاد في أن ٠٠٠ ١٣ شخص على الأقل فروا من تشاد إلى دارفور في الأسابيع الأخيرة هربا من القتال والهجمات.

وتوقع زملائي موظفو تقديم المساعدة الإنسانية الذين تكلمت معهم خلال زيارتي أن تتدهور الحالة في شرق تشاد بشكل إضافي، في الأسابيع المقبلة، بدلا من أن تتحسن. وفي الوقت نفسه، أوضح لي الرئيس ديبي بجلاء أن الحكومة تفتقر إلى القدرات اللازمة لكفالة الأمن والحماية للسكان المدنيين في شرق تشاد ولكفالة الأمن والحماية لمنظمات تقديم المساعدة الإنسانية التي تعمل هناك لمساعدة السكان المدنيين. وذلك يعني أننا نجابه بفراغ خطير للغاية يقوم بملئه المتمردون والمليشيات وغيرها، مما يجعل السكان المدنيين والأشخاص المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين وموظفي تقديم الإغاثة معرضين للخطر بشكل كامل.

ولا بد من القيام بعمل ما وعلى نحو عاجل تلافياً لسيناريو قد يتعرض خلاله المزيد من المدنيين للاعتداءات ويضطرون إلى النزوح، وتزداد عسكرة مخيمات اللاجئين والزج بها في الصراع، مما قد يضطرنا إلى سحب العاملين في مجال الإغاثة. وثمة عدد من الخيارات التي يمكن تدارسها، من بينها تقديم المساعدة للحكومة التشادية لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها الأمنية. والمنظمات الإنسانية توظف أعداداً متزايدة من أفراد الأمن التشاديين. ولكن، لا بد لنا من النظر في ترتيبات أمنية أخرى الآن، وقبل أن يزداد الموقف سوءاً. ويمكن أن تساعد تلك الترتيبات على جعل مناطق اللاجئين والنازحين أكثر أمناً، فضلاً عن تعزيز سلامة العاملين في المجال الإنساني. ويعكف المفوض السامي للاجئين على بلورة خيارات مختلفة في ذلك الصدد.

وفي دارفور وشرق تشاد، تشكل الإغاثة الإنسانية شريان حياة بالنسبة لقرابة ٤ ملايين شخص. والاعتداء على العاملين في مجال الإغاثة أو عرقلة عملهم إنما هو اعتداء على شريان الحياة هذا. فإذا ما اضطر موظفو الإغاثة إلى الانسحاب، ستكون حياة مئات الآلاف في خطر. ومن يهاجمون زملاء لنا لا ينتهكون الأحكام الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل إنهم يعرضون أرواح الملايين من مواطنيهم للخطر أيضاً. ولا بد أن يتوقف الإفلات من العقاب على تلك الاعتداءات، وأن تتوقف الاعتداءات ذاتها.

أخيراً، أود أن أشكر مجلس الأمن على الاهتمام المتجدد الذي يوليه للحالة الخطيرة في دارفور وشرق تشاد. وسيبقى اهتمام المجلس حاسماً، لأن الأسابيع القليلة القادمة إما أن تشهد انفراجاً أو تردياً. ويمكن أن نجتاز المرحلة الصعبة صوب المصالحة وإعادة البناء، أو أن نشهد انهياراً أسوأ لجهودنا لتوفير الحماية والإغاثة للملايين من البشر. وعلينا جميعاً ألا ندخر وسعاً من أجل اجتياز تلك المرحلة العصيبة في نهاية المطاف نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيغلند على إحاطته الإعلامية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.